

Distr.: General
11 April 2012
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من منظمة عالم التضامن والتنمية، وهي منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

150612 140612 12-30879 X (A)



ليس الفقر قدراً محتوماً. وهو نتيجة لتقصير البشر في توزيع موارد بلدهم على نحو سليم. إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يمثل أحد التحديات الهامة التي قبلت البلدان النامية أن تتصدى لها في أثناء هذه الألفية. وبعد مرور اثني عشر عاماً على إعلان هذا الالتزام، لا مناص من ملاحظة أن الفقر، والبطالة ونتيجتها الطبيعية المتمثلة في الإحرام والهجرة، قد أصبحت كلها جزءاً من الحياة اليومية لسكان تلك البلدان. ويشكل الشباب والنساء والأشخاص المسنون أضعف الطبقات الاجتماعية. ويُجرى إهمال الشباب والنساء الذين يشكلون محرك النمو الاقتصادي.

وقد اعتُبر أن الأهداف الإنمائية للألفية سوف تتحقق بحلول عام ٢٠١٥. بيد أن الحالة ظلت كثيفة في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢ فيما يتعلق بالقضاء على الجوع والبطالة وعدم المساواة بين الرجل والمرأة. ورغم ذلك، فإن تحلّي الحكّام بإرادة صادقة يمكن أن يسمح بتغيير الملامح المثيرة للقلق للحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية. بإمكان السلطات القائمة أن تخلق مواطن شغل في غضون ثلاث سنوات عن طريق تشجيع مبادرات الشباب من حاملي الشهادات والعاطلين عن العمل. ويمكن دعم النساء الريفيات في إطار جمعيات الإدارة الريفية بمساعدتهن على إقامة وحدات الصناعة التحويلية للمنتجات الزراعية. وسوف يتسنى للسلطات تهيئة مناخ موات لمبادرات صندوق النقد الدولي التي تكفل الدعم لتمويل المشاريع الصغرى، ولا سيما في الأرياف.

ويجب توفير الدعم للأشخاص المستنّين على النحو اللائق وفي الوقت المناسب.

ويجب أن يحصل الشباب، القوة الدافعة للتنمية، على تدريب يستجيب لاحتياجات السوق. وبما أن هذه السوق تخضع في زمننا هذا لقواعد تحكمها أنظمة منظمة التجارة العالمية فمن الضروري، بغية تشجيع النمو على هذا الصعيد، أن تتاح أسواق مترابطة وسليمة يحفز فيها التنافس وإمكانية وصول المستهلكين إليها النشاط التجاري والمبادرات الابتكارية. يجب أن تشجّع السلطات بقوة هذه المبادرات بوضع ترتيبات لخفض الضرائب على الممتلكات والخدمات. ويمكن تحقيق ذلك بتحرير السوق على جميع المستويات وبتخاذ تدابير مؤدية إلى تشجيع العمال الذين ساهموا في النمو: وفقاً لما جاء في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لا تستغل البلدان النامية حالياً سوى ٤ في المائة من أراضيها الصالحة للزراعة. ولا بدّ من أن تكون الزراعة المدعومة على النحو السليم هي السبيل إلى مكافحة الفقر. ويجب أن يكون القطاع الزراعي حالياً من الحيف وأن تتمكن المرأة فيه من الحصول على الحق في الأرض.